السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٢-٢٠١٠

درهم علي درهم القمش

الملخص:

تميز الموقف والدور التركي بالانعزالية وبالحياد والتردد وعدم الحسم والازدواجية، نتيجة ارتباطه بالقضايا الداخلية والخارجية المؤثرة على صناعة السياسة التركية، لم يكن هناك أي دور للوساطة أو المبادرة أو التأثير في القضية الفلسطينية لفقدانه أهم مقومات الدور الفاعل والمؤثر والمقومات السياسية والاقتصادية الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١٠م لازالت تركيا تفتقد في أي دور وسيط إلى الأوراق الضاغطة القوية التي تمكنها من إنجاح أية وساطة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، أو حتى حماية أي اتفاقٍ يتم التوصل إليه. ويمكن لتركيا، باستثناءات محدودة، أن تقوم بدور لوجستي مقرِّب ومساعد.

Abstract:

Characterize the position and the role of the Turkish isolationism and neutrality, frequency and lack of decisiveness and duplication, as a result of its association with internal and external issues affecting the Turkish policy-making, there was no role for mediation or initiative or influence in the Palestinian cause for the loss of the most important elements of active and influential role of political and ingredients and Alaguetsadah. afattrh from 2002 - 2010 m Turkey still lacks any role in the broker to the strong pressing securities that enable the success of any mediation between "Israel" and the Palestinians, or even the protection of any agreement reached. And Turkey can, with limited exceptions, that the logistical role and a close aide.

المقدمة:

فلسطين بقواها المختلفة في الضفة الغربية و قطاع غزة، اضطرت جميع الأطراف فيها إلى إجراء عملية إعادة ترتيب الأولويات في محاولة للتأقلم مع التغييرات الجديدة على الصعيد الإقليمي. خلقت هذه المتغيرات تحديات كبيرة لكلاً من تركيا والقضية الفلسطينية من جهة، وللعلاقة الثنائية بينهما من جهة أخرى،فإنها في المقابل فتحت آفاقًا جديدة وفرصًا حقيقية للجانبين، لكن السؤال يبقى مطروحًا عن مدى قدرة هذه الأطراف على استغلال وتوظيف هذه الفرصة في مثل هذه الظروف الإقليمية والانتكاسات المستقبلية المحتملة على دور تركيا وحجمه في القضية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

دور تركيا تجاه القضية الفلسطينية وأزمات الوضع الفلسطيني في ضوء الانقسام السياسي والاجتماعي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، و دور تركيا في تكريس هذا الانقسام، أو في محاولات رأب الصدع الحاصل بين الفلسطينيين.

أهمية الدراسة:

أهميه علمية:

تسلط الضوء على الدور التركي سياسياً، وتنموياً ، لخدمة القضية الفلسطينية وذلك أثر صعود حزب العدالة والتنمية خلال حكمه تركيا للفترة من (٢٠٠٢-٢٠١٠م). والتي لها أهميتها وأثرها على المستوى الإقليمي والدولي.

أهمية عملية:

تكمن أهمية هذه الدارسة كونها تناولت فترة معاصرة لم تخضع للدارسة إلا في ضوء عدد محدود من الدارسات.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الأسباب و الأهداف والمرتكزات التي تستند إليها تركيا لتعزيز دورها تجاه القضية الفلسطينية.
- دراسة انعكاسات الدور التركي على أطراف القضية الفلسطينية.

- التعرف على تطورات الموقف التركي من القضية الفلسطينية.
- حدود علاقة تركيا بالأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في القضية الفلسطينية.
- تحديات ومعوقات الدور التركي.

فرضيات الدراسة:

١. انعكست محاولات المساعدة التركية في عهد أردوغان إيجابياً على القضية الفلسطينية.
٢. انعكست محاولات المساعدة التركية في عهد أردوغان سلبياً على القضية الفلسطينية.
٣. لم يكن لمحاولات تركيا في عهد اردوغان تأثير فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي.

منهجية الدراسة:

المنهج الاستقرائي:

يساهم في التوقع بمستقبل العلاقات الثنائية استنادا على الماضي والحاضر.

المدخل التاريخي:

يعتمد على تناول الكتب والوثائق والدارسات السابقة والأبحاث العلمية والمقالات حول الدور التركي إبان الدولة العثمانية والحركة الصهيونية حتى قيام الدولتين، والعلاقات بينهما منذ عام ١٩٤٩ م.

المدخل القانوني:

تفسير طبيعة الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، يحتاج الباحث، إلى جمع المعلومات، والبيانات،المتوفرة من كتب، ومصادر، ودوريات، وشبكة انترنت، حول الموضوع ،وذلك لتفسير أبعاد، وأسباب، ودوافع الدور التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإزاء الصراع العربي الإسرائيلي.

تقسيمات البحث:

- التطور التاريخي للموقف التركي إزاء القضية الفلسطينية١٩٤٨ -٢٠١٠.
- محددات موقف العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية ومستقبل الدور التركي.

التطور التاريخي للموقف التركي إزاء القضية الفلسطينية١٩٤٨ -٢٠٠٢.

أولا: الموقف التركي من نكبة فلسطين إلى حرب أكتوبر (١٩٤٨-١٩٧٣).

اقتصر الدور التركي في هذه الفترة على التصريحات الداعمة للقضية الفلسطينية، ولم تكن هناك إي مبادرات تركية مستقلة وحقيقية تساعد في حل القضية الفلسطينية، بسبب السياسة التركية الانعزالية و التهديدات الداخلية والخارجية، والانفتاح التركي تجاه الغرب وإسرائيل في هذه الفترة، والضغوط التي كانت تتعرض لها تركيا، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي التركي القائم على الابتعاد عن العالم-العربي والإسلامي، لذلك اتسم الموقف التركي،خلال هذه الفترة (١٩٤٨-١٩٦٧م) في التردد والتناقض وعدم الحسم تجاه القضية الفلسطينية.

تشكل الموقف الرسمي التركي إزاء القضية الفلسطينية في ٢٩/ نوفمبر١٩٤٧ م،من خلال عرض مشروع قرار التقسيم لفلسطين على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصوتت تركيا ضد قرا ر التقسيم رقم (١٨١) وأيدت مواقف الدول العربية في الأمم المتحدة، وكان ذلك التأييد انطلاقًا من سياستها القائمة على دعم حق تقرير المصير خاصة أن نسبة السكان العرب الفلسطينيين كانت كبيرة بالمقارنة بمجموع سكان فلسطين في ١٩٤٧ [١].

أيدت تركيا قرار الأمم المتحدة بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين رقم (٣-١٩٤)الموافق ١١/يناير ١٩٤٨م، والذي يدعو إلى تشكيل لجنة مصالحة في فلسطين مكونة من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كما يدعو القرار إلى عودة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة وتعويضهم في حال رغبوا وفقًا للقانون الدولي.
الدول العربية في الأمم المتحد ة اعتبر ت أن الموقف التركي كان على الحياد ويميل لصالح الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وموجهة بالضرورة ضد العرب، وذلك بسبب اشتراك تركيا في لجنة دولية محايدة وعدم اتخاذها موقفًا واضحًا وصريحًا تجاه الأحداث في فلسطين[٢].

قدمت أنقره مشروع قرار ر قم (٥-٣٠٢) من أجل تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم، (الأنروا). وكانت أحد الأعضاء العشرة الذين تألفت منهم الوكالة الذي سميت (UNRWA). في ٨ شبا ط/ فبراير ١٩٤٩م[٣].

١٩٤٩م، اعترفت تركيا بإسرائيل،وتم تبادل السفراء بين البلدين في عام ١٩٥٢(٤). على المستوى الداخلي، كانت أنقرة تمر بأزمات طاحنة وعميقة منها سياسية، واقتصادية، واجتماعية، كبيرة.وانضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)،في شبا ط/ ١٩٥٢م(٥).

وقد استمرت علاقات تركيا بإسرائيل على مستوى سفير حتى العدوان الثلاثي الذي شنته فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، الذي وجدت فيه تركيا فرصة مواتية لترسل إلى الدول العربية إشارة إلى أن اعترافها بإسرائيل لم يكن موجهاً ضدهم، بل لاعتبارات متصلة بالاتحاد السوفيتي فأصدرت وزارة الخارجية التركية في ٢٦/ نوفمبر ١٩٥٦، بياناً تعلن فيه سحب سفيرها في تل أبيب(٦).

تبلور الموقف التركي بشكل واضح تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة، بعد حرب/يونيو ١٩٦٧ م بين العرب وإسرائيل .حيث رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أراضيها أثناء الحرب لمساعدة إسرائيل، وطالبت بشكل علني وصريح انسحاب القوات الإسرائيلية وحل القضية الفلسطينية.

اتخذت الحكومة التركية خطوة إيجابية في اتجاه الاعتراف بحقوق الفلسطينيين،وذلك باعترافها في عام ١٩٧٥ م، بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

ثانيا: المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية والعرب في الثمانينيات الى٢٠٠٢م.

عندما قامت إسرائيل بجعل القدس الشرقية المحتلة العاصمة الأبدية لها من خلال القانون الذي أصدرته الكنيست في /يوليو ١٩٨٠ م قامت تركيا في أغسطس ١٩٨٠م، بإغلاق قنصليتها في القدس، وخفض التمثيل الدبلوماسي في سفارتها بتل أبيب(٧).

حينما اندلعت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ٩ ديسمبر ١٩٨٧ م،أدانت تركيا أعمال القمع التي قامت بها إسرائيل. بعد أن قبل المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر ١٩٨٨ م قرار مجلس الأمن الدولي، رقم٢٤٢،ومبدأ

الأرض مقابل السلام،وشجبها الإرهاب، والاعتراف الصريح بإسرائيل، رحبت تركيا بهذا الموقف الذي وجد دعمًا وتأييدًا من قبل المجتمع الدولي.

وفي ظل هذه التطورات اعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ١٩٨٨ م،وكانت الدولة الخامسة على مستوى العالم التي تفعل ذلك، والأولى من دول المعسكر الغربي(٨).

يعني الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، حيث عبر الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في عام١٩٨٩ م عن اعتزازه بالموقف التركي(٩).

يمكن القول إن الاعتراف التركي بالدولة الفلسطينية جاء منسجمًا مع مبدأ السياسة الخارجية التركية القائم على حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام وأمن، ضمن قرارات الشرعية الدولية(١٠).

تميزت الفترة الواقعة بين (١٩٩٠-١٩٩٣)،بالوقوف التركي الكلي إلى جانب الغرب،حيث أعادت تركيا علاقتها بإسرائيل في ١٩٩٠ م، وارتفع مستوى التمثيل إلى سفراء، وتطور التعاون الاقتصادي خاصة التعاون في مشروع " أنابيب السلام" الخاص بتزويد إسرائيل بالمياه،ويعزى هذا التطور في العلاقات التركية الإسرائيلية **إلى مايلي(١١):**

١. حدوث انقلابات عسكرية في تركيا في /مارس ١٩٧١ م وفي ١٩٨٠م، وتميزت فترة السبعينات والثمانينات بالعديد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٢. قامت إسرائيل بتزويد تركيا بوثائق تدل على وجود علاقات تعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الكردية،تمثلت بتدريب عناصر الحركة الكردية في معسكرات التدريب التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.
٣. تحسن العلاقات الفلسطينية المصرية في أعقاب زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات إلى مصر،في الوقت الذي كانت الدول العربية تقاطع مصر بسبب عقدها اتفاقية سلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ م،وبالتالي فسرت هذه الزيارة من جهة تركيا على أنها موقف فلسطيني معتدل من إسرائيل.
٤. اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨ م بإسرائيل، وكان الموقف التركي من تلك التطورات مرحب بتلك الخطوة(١٢).

أنحصر الموقف التركي من بداية التسعينيات على الخطاب الرسمي التركي الداعم للموقف الفلسطيني وتأييد بعض القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، أحدث اتفاق أوسلو الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ٩٣ م،بالنسبة للموقف التركي رحبت تركيا بتوقيع الاتفاقية والبدء في العملية السلمية على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام(١٣).

تركيا وانتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ م.

اندلعت انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ م بسبب اقتحام رئيس حزب الليكود السابق ارئيل شارون الحرم القدسي الشريف، في تحداً واضح للفلسطينيين والعرب والمسلمين جميعاً،وسرعان ما امتدت المواجهات في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة موقف تركيا من انتفاضة الأقصى كان باستخدام لهجة قاسية في توجيه الانتقادات إلى إسرائيل(١٤).

محددات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية (٩٣-٢٠٠٢)، **يمكن حصرها بما يلي:**

١. كانت تعاني تركيا من الأزمة الاقتصادية وكانت تؤدي لتغيير الحكومات.
٢. الأزمة الاقتصادية والفساد المالي (٩٤-٢٠٠٠): انهيار العملة التركية(١٥).
٣. التوجه التركي نحو الاتحاد الأوروبي: كانت السياسة التركية في فترة التسعينيات تركز جهوده الدبلوماسية من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،علمًا أن تركيا تقدمت بطلب الحصول على العضوية للاتحاد الأوربي في عام ١٩٨٧ م،وفي ١ /يناير١٩٩٦ م تم قبول عضوية تركيا في الاتحاد الجمركي الأوربي،وفي عام ١٩٩٩ م حصلت تركيا رسميًا على صفة دولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي(١٦).

السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية في عهد أردوغان٢٠٠٢ – ٢٠١٠.

أولا:منطلقات الدور التركي.

- الموقف التركي انطلق تجاه فلسطين من أن تركيا تؤمن بحقوق الإنسان، والحريات العامة، وحق الشعوب بالاستقلال، وخاصة في ظل الإصلاحات
- الدستورية التي تشهدها تركيا والقائمة على أساس إعطاء مزيد من الحريات
- الفردية، وحماية حقوق الإنسان تمهيديًا للدخول إلى الاتحاد الأوروبي.

- القضية الفلسطينية كانت ولازالت موجودة وحاضرة لدى الشعب التركي.
- تعتبر القضية الفلسطينية مفتاح الاستقرار إقليميًا ودوليًا [١٧].
- الموقف التركي من حرب غزة ٢٠٠٨ م،كان تحوًلا في السياسة التركية، خاصة في ظل تحالفها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي نجد أن الموقف التركي جاء مغايرًا تمامًا للموقف الأمريكي،وأكد على ذلك رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان بقوله "إن بلاده لن تدير ظهرها لما يحدث لغزة وأطفالها،ولن تبقى صامته مكتوفة الأيدي لعدم تحقيق العدالة "[١٨].
- حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم ورئيسة أردوغان تعتبر حركة حماس جزء من التيار الإسلامي والخلفية الإيديولوجية الواحدة الأقرب لهم والحليف الموثوق به،وهي فرصة تاريخية لتركيا للقيام بدعم الحركة في غزة وتقويتها.
- تعتبر تركيا أن حركة حماس من أبرز القوى الفاعلة في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط. هذا ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب اردوغان من خلال إبلاغه رئيس الرباعية الدولية توني بلير حين قال "بأن الطاولة التي لا تجلس عليها حماس لن يخرج منها أي سلام"[١٩]

إن الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية يكمن بمجموعة الثوابت منها إن فلسطين تعتبر بوابة لدخول تركيا كلاعب إقليمي في المنطقة العربية التي تعتبر نظام إقليمي متكامل وهام جدا بما يشمله من موارد وموانئ ومنافذ للملاحة البحرية.باهتمام تركيا بالقضية الفلسطينية وتحديدا غزة التي تلقى تعاطف عربي وإسلامي كبير، تحظى تركيا على اعتراف إسلامي كبير بدورها مما يساعد تركيا في عدة مستويات سياسية واقتصادية، وتجارية إضافة لتعزيز قوتها الناعمة.

لا شك أن عدة عوامل _جغرافية، سياسية، تاريخية، إستراتيجية، أيديولوجية، حسابات امن قومي، _ تتفاعل مع بعضها البعض، تجعل من قطاع غزة بقياداتها الحالية جزءا من تلك العناصر كلها، وتجعلها رابط هام تحاول بعض القوى الدولية والإقليمية أن تجعله نجما يدور في فلكها[٢٠].

موقف تركيا من فوز حركة حماس ٢٠٠٦ م.

افتتح العام ٢٠٠٦ م، على الصعيد الداخلي الفلسطيني، بمفاجأة نتائج الانتخابات البرلمانية التي أعطت حركة "حماس" أكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، مما أضاف للحركة من خلال ذلك شرعية إضافية، هي شرعية صناديق الاقتراع.

تعتبر تركيا حركة حماس شرعية جاءت بانتخابات ديمقراطية ونزيهة، حيث عبر عن ذلك وزير الخارجية التركي علي باباجان عندما كان وزيرا للخارجية التركية، يقول وزير الخارجية التركي علي باباجان" إن الحوار هو المفتاح الأساس، ويجب أن نعطيه فرصة حتى في أصعب الحالات، لذلك هو حل المشاكل بهذه الطريقة، هذا لا يعني أننا نوافق على كل ما تفعله حماس، كلا، ليس هكذا الوضع، إنما ندعو حماس إليه هو أن يدخلوا العملية السياسية، وأن يستخدموا الحوار كوسيلة أساسية، هذا ما نحاول تحقيقه وسنواصل ذلك[٢١].

تركيا لا تعتبر حركة حماس "إرهابية"، بل حركة مقاومة تدافع عن أراضيها وأن أعضائها معتقلون في السجون الإسرائيلية، مع أنهم فازوا بانتخابات ديمقراطية وحرموا من حقهم في الحكم، حذرت المصادر القريبة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أن السياسة التركية الحالية تضرب في الصميم المساعي التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية لجهة تثبيت إرساء أسس الدولة الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

واعتبرت أن سياسات أنقرة باتت تطرح العديد من التساؤلات بشأن النوايا التركية الحقيقية تجاه القضية الفلسطينية، معربة عن أملها في أن يعمدا رئيس الوزراء الجديد أحمد داود أوغلو لإعادة النظر في السياسة التركية الحالية تجاه الشأن الفلسطيني، بما يساهم في تعزيز مكانة السلطة الوطنية والدفع قدماً نحو تحقيق المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني[٢٢].

ومنذ وصوله إلى الحكم، سعى حزب العدالة والتنمية التركي إلى تقوية علاقاته بالأحزاب والتنظيمات الإسلامية في البلدان العربية.

وفي عام ٢٠٠٢، استضافت تركيا عديدا من قادة حركة حماس في إسطنبول وأنقرة، واستضافت بعض اجتماعات هذه الحركة، وفي أحد هذه الاجتماعات الذي عُقد في إسطنبول في نيسان (أبريل) ٢٠٠٨.

وعلاوة على ذلك، ومنذ مجيئه إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، قام حزب العدالة والتنمية بتطوير علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع النظم الإسلامية[٢٣].

ثانيا: الموقف التركي الرسمي من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

عملت تركيا على التواصل مع المنظمات والحملات الدولية المنادية برفع الحصار عن قطاع غزة؛ فالتقى رئيس الحكومة التركية أردوغان بالدكتور عرفات ماضي رئيس الحملة الأوروبية لكسر الحصار عن غز ة، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني الأوروبي أكد فيها د.عرفات على أهمية الدور التركي برفع الحصار قائلا" إن الدور التركي لرفع الحصار عن غزة مهم للغاية. خاصة في ظل المواقف الدولية الرسمية في قضية إنهاء الحصار"[٢٤].

كما طلب وزير الخارجية التركي آنذاك احمد داود اغلوا من وزير الجيش الإسرائيلي أيهود بارك في١٩ يناير ٢٠١٠ م،السماح لتركيا بإدخال مساعدات إنسانية مثل الدواء والغذاء والمباني الجاهزة للذين فقدوا منازلهم، لكن أيهود بارك وعد بدراسة الطلب التركي الذي رفضته إسرائيل لاحقًا، مما استدعى رئيس الوزراء السابق أردوغان إلى التعبير عن أسفه لعدم سماح إسرائيل ومنع بدخول المساعدات[٢٥].

ثالثاً: الموقف التركي من الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية ٢٠١٠.

في ٣١/مايو ٢٠١٠م قامت القوات الإسرائيلية بالاعتداء على ما سمي بأسطول الحرية وهو عبارة عن ستة سفن تشكل منها الأسطول، وكانت هذه السفن تحمل على متنها المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى ما يقارب ٧٥٠ من الناشطين الحقوقيين والسياسيين، و عدد من وسائل الإعلام العربية و العالمية ومن ضمن ذلك الأسطول سفينة مرمره التركية، ونتيجة الاعتداء الإسرائيلي والذي أدى إلى قتل٩ من المدنيين الأتراك، واعتقل كل من كان على متن السفينة مرمره[٢٦]. وجهت تركيا على لسان المسئولين الرسميين انتقادات واسعة ولاذعة لإسرائيل، حيث توجه أردوغان

بكلامه إلى إسرائيل بالقول "إن ترك الدم يجري لا يليق بالأمة التركية ولا بالشعب التركي،مللنا كذبكم، وأنصحكم ألا تختبروا صبر تركيا، فكما أن صداقتنا قوية، فإن عداوتنا قوية بنفس القدر "ووصف العدوان" بأنه إرهاب دولة وقرصنة ."أما وزير الخارجية التركي السابق أحمد داوود أغلو فكان كلامه إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إشارة إلى المعايير المزدوجة التي تتهجها تجاه العالم من جهة وإسرائيل.

من جهة أخرى قائلا" :من الناحية النفسية يشبه الهجوم على السفينة التركية هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ م على أميركا، لذا نتوقع تعاطفًا كاملاً معنا، والأمر هنا لا يتعلق بالاختيار بين تركيا وإسرائيل، بل هو اختيار بين الصحيح والخطأ، بين الشرعي وغير الشرعي[٢٧].

تركيا لم تقدم حتى الآن المعول عليها والمنتظر منها كدولة إقليمية كبيرة،وإذا ما أردنا أن نقيّم معوقات السياسة الخارجية التركية **سنلمح إلى التالي:**

أولاً:

نمطية السياسة الخارجية التركية التي تسارع إلى المساعدات الإنسانية والتصريحات الداعمة لفلسطين وحماس منها تحديداً، لكنها تبتعد عن المواقف السياسية الحادة أو المواجهة المباشرة.

ثانياً:

إرث الحكومات التركية السابقة الذي ورثته حكومات العدالة والتنمية، وتبدو حتى الآن غير قادرة على تخطيه تماماً، في الأمن والجيش تحديداً.

ثالثا:

عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وملف عضوية الاتحاد الأوروبي، مما يضع سقفاً صعب الاختراق لأي تحرك تركي في هذا الاتجاه.

رابعاً:

العلاقات الدبلوماسية المتذبذبة بين تركيا ودولة إسرائيل، مما يضعف من إمكانيات الضغط أو لعب دور الوسيط.

محددات موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية ومستقبل الدور التركي:

هناك عدد من المحددات ستؤثر على الدور التركي الخارجي خاصة فيما يتعلق بدورها في الشرق الأوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

أولا: الموقف الداخلي التركي من هذا الدور.

القوة الأولى مؤيدة وهي غالبية من الشعب التركي تدعم حكومة العدالة والتنمية.

القوة الثانية هي القوى العلمانية في تركيا وهي بداخلها إما قوى متشددة كحزب الشعب أو قوى علمانية غير متشددة لكنها تريد استمرار الوجه العلماني لتركيا. لذلك ينظر هؤلاء-العلمانيون لأي توجه تركي تجاه القضية الفلسطينية على أنه استغلال هذه الأطراف التوجه الإسلامي المقاوم لحركة المقاومة الإسلامية حماس "لاتهام أردوغان بالانحياز إلى جانبها، وهو ما يتناقض مع أسس ومبادئ الجمهورية العلمانية ومصالحها الإستراتيجية المقصود بها العلاقة مع أمريكا وإسرائيل ومنظمات اللوبي اليهودي"[٢٨].

أما القوة الثالثة فهي المؤسسة العسكرية والتي تمثل حامي الدستور وعلمانية الدولة والمدافع الرئيس عن علاقات تركيا بإسرائيل.

القوة الرابعة وهم رجال الأعمال، وهؤلاء لهم دور رئيس في السياسة الخارجية التركية ويشكلون نسبة كبيرة من مؤيدي العدالة والتنمية في سياساته الداخلية والخارجية.

ثانيا - الموقف الأمريكي والأوروبي.

تعد تركيا بالأساس حليف استراتيجي للغرب والولايات المتحدة، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلنطي –الناتو- وكانت محورا مهما في المعسكرالغربي إبان الحرب الباردة وقبل سقوط الاتحاد السوفييتي باعتبارها من أقرب دول الحلف جغرافيا، للاتحاد السوفييتي السابق، ويوجد في تركيا واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية بالخارج، وهي قاعدة انجرليك الجوية جنوب تركيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي استمر الدور التركي خاصة في حرب الخليج الثانية – عام ١٩٩١-أوما يعرف بحرب تحرير الكويت ثم شاركت تركيا أيضا في الحرب الأمريكية على أفغانستان عام ٢٠٠١ بعد أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة.

هناك رؤيتان أمريكيتان للدور التركي:

الأول: يرى أن الإدارة الأمريكية لا ترفض الدور التركي في القضية الفلسطينية؛ لأنها تعلم أن هناك سقفا أو خطا أحمر لن تتجاوزه تركيا في علاقتها بالغرب أو إسرائيل.

بينما سقف إيران-اللاعب القوي في المنطقة وفي القضية الفلسطينية- في التعامل مع القضية أعلى كثيرا من تركيا. والولايات المتحدة تريد بديلا إسلاميا معتدلا يجذب حماس نحو الاعتدال في مواجهة نفوذ إيراني يهدد أمن إسرائيل.فـ"الولايات المتحدة باتت مدركة للصعوبات التي تواجهها في المنطقة، وترى في تركيا احتياطياً استراتيجيا يمكن الركون إليه ليشكل عامل استقرار وحاجة ملحة في الأزمات المعقدة"[٢٩].

الثاني: يرى أن العدالة والتنمية يتبنى الرؤية الإسلامية السياسية بصورة كاملة فطبقا لـ"سونر چاغاپتاي" مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن "فإن «حزب العدالة والتنمية» يرى كل شيء من خلال عدسات الصراع الحضاري، فلا يمكن أن يكون وسيطاً نزيهاً. وقد أصبح هذا واضحاً عندما أصبح «الحزب» وبسرعة مدافعاً عن الجانب الإسلامي حين سُمح له بإقحام نفسه بين «حماس» والسلطة الفلسطينية أو بين أوروبا وإيران".[٣٠]

كما أن "المعلِّقين المحافظين في واشنطن يحلمون بتحالف بين اليونان وإسرائيل وكردستان العراق، لإضعاف تركيا، وفي اجتماع مغلق لأعضاء "هيريتاج فاونديشين" (مؤسسة التفكير "هيريتاج" (التراث) التي تعد من معاقل المحافظين في واشنطن)، سُمع بقوّة تعبير "يجب أن نعاقب تركيا" "[٣١].

ورغم الانتقادات التركية اللاذعة لسياسة إسرائيل تجاه غزة وتبعات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، فإن "التركيبة المعقدة لبنية العلاقات التركية الإسرائيلية لم تكن لتحرم الأتراك والإسرائيليين من مساحة محددة ومحسوبة من الانتقادات والإدانات المتبادلة عبر الحرب الكلامية الموسمية، التي قد يركن إليها الطرفان مع نشوب أية توترات بينهما لأي سبب، إن بغرض الاستهلاك المحلي أو بقصد توجيه رسائل ذات مغزى معين لمحيطهم الإقليمي وفضائهم الدولي" [٣٢].

الثاني: يرى أن "العلاقات التركية –الإسرائيلية والتي كانت وحتى وقت قريب علاقة تحالفيه توترت فأشارت لاحتمالات التردي والتغيير الجوهري الذي

حدث في المنطقة، فالأمن القومي الإسرائيلي أصبح يشعر بخطر كبير من بعض دول المحيط –إيران- التي كانت تشكل حليفا ونصيرا، وتحولت إلى عدو أول وتركيا التي غدت حليفا للأعداء"[٣٣].

الموقف الإسرائيلي من الدور التركي المتصاعد:

الموقف الإسرائيلي من الدور التركي أقرب للموقف الأمريكي، فهو يريد دورا تركيا باعتبار العلاقات التاريخية والإستراتيجية مع تركيا وباعتبار أن نظام الحكم فى تركيا أيا كان توجهه لن يغامر بالعلاقات مع إسرائيل؛ لأنه يعلم أنها بوابة قبوله في الغرب.

ولكن مع الإقرار بوجود تفسيرات عدة إسرائيلية لذلك الموقف، بعضها يميل لتفسير التغير في العلاقة بسبب المنحى الأصولي للعدالة والتنمية، والبعض الأخر يتهم الديمقراطية بأنها السبب، وراء وصول حزب مثل العدالة والتنمية للحكم فى تركيا، ويرى في الديمقراطية خطرا على إسرائيل إذا ما طبقت فى الدول العربية والإسلامية. ورأي ثالث يفسر ذلك بأنه صراع على المكانة الإقليمية، فتركيا الجديدة "لا تركل إسرائيل ولا تغير ألوانها. ولكنها تريد حليفا لا يحرجها، لا في نظر جمهورها ولا في نظر حلفائها الآخرين[٣٤]

-الموقف العربي والفلسطيني:

هناك تفسيرات عربية عدة للدور التركي في القضية الفلسطينية، ما بين متخوف من عثمانية جديدة[٣٥]،تفرض سيطرة تركية على العالم العربي من المدخل الفلسطيني، حتى ترحيب كبير بهذا الدور بوصفه المنقذ من قمع إسرائيل للفلسطينيين في ظل الضعف العربي، وبين هذا وذاك توجد المشكلة وهي "في معرفة ماذا يريد العرب، إذ لا توجد دولة عربية ولا كيان سياسي عربي موحّد يعبّران عن إرادة عربية أو حتى عن خلافات وصراع عربي واضح المعالم، وهنالك كمية من الخيبة والإحباط تشوّش الرؤية العربية لحقيقة الموقف التركي أيضاً" [٣٦].

- تركيا لم تقدم حتى الآن المعول عليها والمنتظر منها كدولة إقليمية كبيرة، في ظروف كهذه يقتل فيها الأطفال وتهدم فيها البيوت على رؤوس من فيها بغزة.
- نمطية السياسة الخارجية التركية التي تسارع إلى المساعدات الإنسانية والتصريحات الداعمة، لكنها تبتعد عن المواقف السياسية الجادة لمساعدة الفلسطينيين لإقامة دولتهم.

- الهدف الرئيسي من تقديم المساعدات التركية للفلسطينيين هو الدخول الواسع للأتراك في المنطقة العربية من خلال القضية الفلسطينية.
- طموح حزب العدالة والتنمية التركي لإعادة أمجاد العثمانية من جديد بقيادة اردوغان.
- -معظم المساعدات التركية التي صرفت للفلسطينيين كانت بهدف دعم حماس وبنظرها.
- السياسة التركية تسببت في عدة تطورات إقليمية وكانت بمثابة تهديد أهداف سياسة تركيا الخارجية؛ مما تطلب من أنقرة إعادة تنظيم سياساتها في ضوء تلك التطورات الإقليمية؛ حيث كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحة إلى قيام تركيا وأطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها تجاه الصراعات في المنطقة وعدم التدخل بشكل كبير في هذه المنطقة.
- لا تستطيع تركيا التحرك في المنطقة دون التعاون الكامل مع جمهورية مصر العربية.

لا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق عملية للتحول الإقليمي تتفق فيها جميع الأطراف على المواقف السياسية الأساسية التي تعظم مصالحها. ويتمثل أهم جوانب هذا التحول الإقليمي في التخلص من العقبات والخصومات السياسية التي تعرقل الشراكات الإستراتيجية في الأجل الطويل؛ إذ إن تركيا -التي كانت تعتبر الطرف الرابح في بواكير الربيع العربي- أصبحت تواجه الآن تحديات ناتجة عن نفس هذا التحول.

- يذهب الكثير إلى أنه ليس بمقدور تركيا تحقيق النتائج التي تتطلع إليها. وفي الحقيقة، لا يمثل هذا مشكلة لتركيا فحسب؛ حيث تثبت المتغيرات الدولية والآليات الإقليمية الجديدة أنه لا يستطيع أي طرف إقليمي أو دولي بمفرده - بما في ذلك الولايات المتحدة- أن يقود التحولات بأمان. ولذلك، فإنه إذا كان يعيب تركيا قدراتها المحدودة في هذا الصدد، فإن نفس الشيء ينطبق على الأطراف الأخرى بالمثل.

وفي ضوء الملابسات السابقة، ثمة ثلاثة مستويات تقوم عليها السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط في الأجل القصير. ويمكن أن يكون أي من هذه

المستويات مساندًا أو مدمرًا؛ فأولاً، تعتبر السمات الجيوسياسية للقضية الكردية ذات أهمية كبيرة لنجاح أنقرة في عملية التحول هذه.

وقد شهدت الفترة الأخيرة تحولاً لافتًا في هذا الشأن؛ فبدلاً من استخدام تلك اللغة التي لا تصلح سوى على المستوى المحلي، وضعت تركيا القضية الكردية على مستوى أكثر إقليمية؛ إذ إن استخدام أردوغان علانية لمصطلح كردستان -وهي كلمة محظورة في السياسة التركية منذ فترة طويلة- في اجتماع في أكبر مدينة كردية (ديار بكر)، يمكن أن يعتبر بمثابة قبول أنقرة لهذه الحقيقة.

وحري بنا أن نكون أكثر وضوحًا، فمصالح تركيا تتوازى مع مصالح الأكراد. وبعبارة أخرى، فإن المكاسب الديمقراطية والاقتصادية للأكراد في المنطقة يمكن أن تعتبر أيضًا بمثابة فائدة لتركيا. ويمكن أن يؤدي هذا غالبًا إلى مزيد من التعاون بين الطرفين.

وسيؤثر هذا التطور كثيرًا على البعد الثاني، وهو العلاقة مع العراق؛ إذ إن المؤشرات الأولية على التقارب بين بغداد وأنقرة ظهرت مع الزيارة التي قام بها مؤخرًا أحمد داود أوغلو إلى كل من العاصمة العراقية بغداد ومدينة كربلاء ذات الأهمية المقدسة لدى الشيعة؛ حيث كانت هذه الزيارة مهمة جدًا لتلطيف الأجواء العدائية بين السنة والشيعة في العراق بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة.

ويتمثل البعد الأخير في إعادة التوجه الاستراتيجي لحكومة أردوغان في صنع بيئة إيجابية تستطيع فيها أطراف إقليمية أربعة -تركيا وإيران ومصر والسعودية- أن تصنع الأمن مستقبلاً للمنطقة ككل وبصورة مشتركة.

مستقبل الدور التركي:

في إطار الاحتمالات الممكنة للدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، نطرح سيناريوهات متعددة تتصل بطبيعة الدور التركي ومدى تأثيره في ضوء ما تحقق حتى الآن في ظل حكم حزب العدالة والتنمية لفترتين متتالية في السلطة.

١. الاقتراب من محور الممانعة إن لم تتحول قريباً إلى محور اعتدال:

ويقوم هذا السيناريو على أساس أن تركيا ستعمل على ترسيخ وتطوير روابطها مع كل من إيران وسوريا، ومحور المقاومة والممانعة بشكل عام بما

في ذلك حزب الله وحماس، بحيث تتراجع العلاقة مع "إسرائيل" إلى الحد الأدنى.

يبدو أن التوجهات السياسة الخارجية التركية، وحساباتها الداخلية، وعلاقاتها الأوروبية والأمريكية، تجعل حظوظ مثل هذا الاحتمال ضعيفة جداً، حيث أنه لا يساعد تركيا على التقدم في إنجاز أجندتها الوطنية، في المدى المنظور[٣٧].

٢. الاقتراب من محور الاعتدال:

يقوم هذا السيناريو على أساس أن انتماء حزب العدالة والتنمية "الإسلامي السني المعتدل"، وتقديمه نموذجاً علمانياً يسعى إلى تطبيق المعايير الأوروبية ودخول الاتحاد الأوروبي، هو الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها دول "محور الاعتدال العربي"، تفسح المجال أمام دور تركي في المنطقة، على أمل أن يشكل سداً في وجه الدور الإيراني "الشيعي" المتصاعد. غير أن هذا التوافق مع دول الاعتدال لا يرتقي إلى حد التطابق، إذ إن حزب العدالة والتنمية يمارس سياسة أكثر استقلالاً، وأقل قابلية للضغط من دول الاعتدال، وهو يوظف حجم تركيا وإمكاناتها لتحقيق مصالح تركيا الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في المنطقة. فضلاً عن كون هذا التوافق لا يتلاقى مع أحد استراتيجيات تركيا الخارجية الحاكمة، والتي تقتضي قيامها بدور الوسيط وحل النزاعات.

٣. الاستمرار في لعب الدور الوسط:

هذا السيناريو مبني على أساس نجاح تركيا في رفع مستوى استقلالية قرارها وتأثيرها في المنطقة، وامتلاكها وضعاً وسطاً يحتفظ بكل العلاقات القائمة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، دون أن يكون له موقع استراتيجي قيادي متقدم، وهذا غير متوفر حاليا[٣٨].

وتستند محدودية الدور التركي على مايلي [٣٩]:

- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على إجراء إصلاحات مهمة في الدستور تمنح الإسلام السياسي بان يأخذ حيزاً اكبر في العمل السياسي.
- عدم قدرة من سيخلف اردوغان في رئاسة الحكومة الحصول على قاعدة شعبية كبيرة تمكن تركيا من أداء دورها الإقليمي الفاعل.

- تحديد الدور الإقليمي التركي من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في أسيا الوسطى والأمريكيون ألان يتحدثون عن (اسيا الوسطى الكبرى) فيما يغيب (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد) وبالتالي ستشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك وستكون بمثابة ركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه أسيا الوسطى.
- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي سيكون عائقاً إمام بروز إي دور إقليمي تركي.
- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران، مصر، السعودية سيحد من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة في علاقاتها بين (إسرائيل) وتعاطفها مع الحركات الإسلامية لاسيما حركة حماس يفقدها خاصية التوازن في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين في المنطقة إذ إن وقوفها على مسافة متساوية منهما يجعلها في موقع موازن على نحو يدعم دورها الإقليمي.
- إن الانفتاح التركي على سورية وتطوير علاقاتها معها سينعكس سلباً على أداءها دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين (إسرائيل) وسورية.
- عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق التي تعد من أهم الأوراق التي تحتفظ بها إيران حاليا وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ وليس من مصلحة تركيا ترك هذه الورقة بيد إيران، وإذا لم تراجع تركيا حساباتها الضيقة وغير الدقيقة على هذا الصعيد فان العقدة الكردية ستظل العقبة إمام دورها الإقليمي لا محالة.

الخاتمة:

- تذبذب المواقف التركية إزاءالقضية الفلسطينية وبات يهدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسّس سياستها الخارجية على مبادئ :الحرية، والعدالة، والإنسانية، والحيادية.في المقابل، فإن حذر النخب العربية سيتزايد إزاء تركيا؛ بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة والتنمية التركي وتنظيمات إسلامية تتبنى نهجاً معيّناً،
- كما تتحسّس مجتمعات الوطن العربيّ من الدور التركيّ لمحاولة تنصيب نفسها سيد المنطقة، ولعب دور السلطان، خصوصاً أن تركيا كانت سيدة المنطقة لأكثر

من أربعمائة عام، وتختزن نزعة شخصية وطموح لأردوغان وإمبراطورية تثير الهواجس من إمكانية إعادة استخدامها، وبعثها بهذا الشكل أو ذاك، وانتهاج تركيا سياسة متناغمة مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي واستمرار العلاقات التركية - الإسرائيلية على الرغم من

- اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية ٢٠١٠، وقتل تسعة أتراك، ولم يكن ردّ فعل تركيا بقدر حجم الاعتداء الذي أراقت فيه إسرائيل دماءً تركية للمرة الأولى.

نتائج وتوصيات البحث:

حدث تحول على المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية قبل وبعد ٢٠٠٢ م.

١. **الفترة الواقعة مابين٤٨ – ١٩٦٧م** تميز الموقف والدور بالانعزالية وبالحياد والتردد وعدم الحسم والازدواجية، نتيجة ارتباطه بالقضايا الداخلية والخارجية المؤثرة على صناعة القرار التركي، مثل الأزمة الاقتصادية، والقضية القبرصية والتوجه الفكري للنظام السياسي التركي، ولم يكن هناك أي دور فاعل ومؤثر في القضية الفلسطينية.

٢. **الفترة من ٦٧ -١٩٩٣م** لم يكن هناك أي دور تركي فاعل ومستقل ومبادر في القضية الفلسطينية واقتصر على المواقف السياسية المنددة والمعارضة للسياسات الإسرائيلية، وبالتالي كان الموقف التركي تجاه فلسطين جزءًا من التوجهات السياسة التركية المتبعة تجاه القضايا الإقليمية.

٣. **الفترة من ٩٣ -٢٠٠٢ م** لم يكن هناك أي دور للوساطة أو المبادرة أو التأثير في القضية الفلسطينية لفقدانه أهم مقومات الدور الفاعل والمؤثر والمقومات السياسية والاقتصادية.

٤. **الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١٠م فأنها تنوعت كالتالي:**

- أن التحرك التركي في غزة تحديداً، لا يمكن له أن يتجاوز، ولعوامل مختلفة، الدور المصري.
- إن تركيا الراغبة في إقامة علاقاتٍ جيدةٍ مع كل العرب، وأن تكون على مسافة واحدةٍ من الجميع.
- لن يتجاوز الدور التركي بشكل عام ما تتيحه الشرعية الدولية.
- إن دعم تركيا لحماس لايسقط اعترافها وتعاملها مع محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية.

- إن تركيا تفتقد في أي دور وسيط إلى الأوراق الضاغطة القوية التي تمكنها من إنجاح أية وساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

التوصيات:

١. ضرورة التقييم الموضوعي للدور التركي، بعيدا عن التعويل عليه بشكل كامل، أو تجاهله، أو التحفز ضده.
٢. على تركيا إقامة علاقاتٍ جيدةٍ مع كل العرب، وأن تكون على مسافة واحدةٍ من الجميع، لايمكن لتركيا أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لغزة أو حماس.
٣. إعادة النظر في السياسة الخارجية التركية مع جمهورية مصر العربية على أساس المصالح المشتركة للبلدين،والتفاهم والتنسيق الكامل مع القاهرة فيما يخص القضية الفلسطينية على وجه الخصوص،وبقية القضايا الإقليمية في المحيط العربي على وجه العموم.
٤. تركيا تفتقد في أي دور وسيط إلى الأوراق الضاغطة القوية التي تمكنها من إنجاح إي اتفاق يتم التوصل إلية بين الفلسطينيين أنفسهم مثل المصالحة بين حماس وفتح أو الفلسطينيين والإسرائيليين وهي بذلك بحاجة إلي دعم إقليمي ودولي واسع لكي تتمكن من لعب دور الوسيط والضامن لتنفيذ إي اتفاق مستقبلاً.

الهوامش و المراجع:

١- فيليب روبنس،تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط ١،قبرص، دار قرطبة للنشر و التوثيق والأبحاث،١٩٩٣، ص٩٣-٩٤.
٢- ميشال نوفل وآخرون،العرب والأتراك في عالم متغير،ط ١،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،١٩٩٣،ص١١٩.
٣- ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير،ط١مرجع سابق،ص١١٩.
٤- فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري،ط ١،مرجع سبق ذكره،ص٩٣.
٥- محمد نور الدين،تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات،ط ١، بيروت،رياض الريس للكتب والنشر،١٩٩٧،ص٢٣٣.
٦- محمد نور الدين،العرب والأتراك في عالم متغير، ط١،ج١، بيروت،١٩٩٣،ص١٢٠.
٧- سمر محمود،الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية٢٠٠٢ -٢٠١٠، رسالة ماجستير،ص٢٨.
٨- سمر محمود، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية،المرجع السابق،ص٢٨.
٩- ميشال نوفل وآخرون،العرب والأتراك في عالم متغير،مرجع سبق ذكره،ص ١٢٧.
١٠-مدخل إلى القضية الفلسطينية،المركز الفلسطيني للإعلام،على الموقع الالكتروني:
http://www.palestine-info.info/arabic/qadhya/madkhal.htm
١١- سمر محمود، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية،مرجع سبق ذكره،ص٣٠.
١٢- سمر محمود، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية،مرجع سبق ذكره،ص ٣٠-٣١.
١٣- هاينتسك غامر،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر،ط ١، الرياض،العبيكان للنشر بالتعاقد مع معهد بروكينغرفي واشنطن،٢٠٠١،ص ٢٢٥.
١٤- سمر محمود، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.
١٥- اورخان محمد علي،الأزمة الاقتصادية التركية،الأسباب والتوقعات،الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53807D45-1809-4A87-A20F-F022CFDAFAE7.htm
١٦- بشير عبد الفتاح، تركيا تعيد اكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات،العدد ٥،٢٠٠٨،ص١٦٧.
١٧- سمر محمود،ا لدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

١٨- سمر محمود،الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية، مرجع سبق ذكره،ص٦٤.
١٩- احمد منصور، "مقابلة مع رجب طيب اردوغان،٢٠١١/١/١٢، برنامج بلا حدود، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني:
http://aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.a spx?PrintPage=True&GUID=%7B2EF24B11-D94E-4577-B847-35A23443A18C%7D
٢٠-اياد العادلة:http://www.ayash.ro/index.php
21- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/938F8E34-4161-46F8-C4D- E15BE4B79E78.htm
22- http://al-seyassah.com/1 / 9 / 2014
٢٣- عمر كوش السبت، ٣٠ أبريل ٢٠١١
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/24452-
٢٤- عاطف الجولاني،" فشل الأهداف السياسية والأمنية للحصار على قطاع غز ة"، مركز دراسات الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني:
http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-20.html
٢٥- "تقرير معلومات (١٧)، تركيا والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠، على الموقع الالكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1289&a126659
٢٦-أسطول الحرية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B3%D8%B7%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8
٢٧- جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠/٦/٣.
٢٨- حسني محلي- الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور إستراتيجي جديد- مركز الجزيرة للدراسات -
http://www.aljazeera.net/NR/exeres /C8820C97-B26B-4B64-B960-1630E101E5EF.htm
٢٩-التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجي-
سلام الربضي-جريدة العرب اللندنية –١٦-١٠-٢٠١٠
http://alarab.co.uk/index.asp?fname=20101010 htm & dismode=x& ts=16-10-2010%2010:02:59

٣٠-تركيا تحت حكم «حزب العدالة والتنمية»: لا هي قوة أوروبية ولا قوة إقليمية -سونر چاغاپتاي - حريت ديلي نيوز -١٤/ ١٠/ ٢٠١٠-نقلا عن Rivista Italiana di Geopolitica

٣١-موقع "ناشيونال برايد" الإخباري اليوناني- nationalpride.wordpress.com

٣٢- سلام ألربضي-جريدة العرب اللندنية –١٦-١٠-٢٠١٠.

٣٣- حلمي موسى-حلقة نقاش القضية الفلسطينية عام ٢٠١٠-مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

٣٤- للمزيد حول هذه التفسيرات انظر -قراءة إسرائيلية للأزمة مع الدولة التركية-ماجد كيالي- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3E4BE7E4-B4E3-4712-B984-270598553D26.htm

٣٥-تركيا.. إمبريالية ناعمة بلبوس عثماني-غازي دحمان-الجزيرة نت http://www.aljazeera.ne/NR/exeres/85CFB8C4-6462-47BE-9D16-1A836C32F47B.htm

٣٦- العرب وإسرائيل وتركيا- د.عزمي بشارة- الاخبار اللبنانية http://www.al-akhbar.com/ar/node/195729

٣٧- خالد عبد العظيم :تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره،ص٧٦.

٣٨- درهم القمش،السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية،رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس،٢٠١٥،ص١٥٠.

٣٩- عارف خلف،الدور التركي الإقليمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية المجلد ٢،العدد ٥،٢٠١٠،ص٢٩-٣٠.